طرح أسهم «المقر» للاكتتاب خلال 6 سنوات من تأسيسها

أقر النظام الأساسي لشركة المقر السعودية للتطوير والتنمية، المملوكة لأمانة منطقة المدينة المنورة، نظر مجلس الوزراء في توصية مجلس إدارة الشركة بطرح جميع أسهم الشركة أو بعضها للاكتتاب العام خلال 6 سنوات من تأسيس الشركة.

كما ينظر المجلس كذلك في الشروط المتعلقة بالمساهمين ومجلس الإدارة والجمعيات العامة، وإصدار أي تعديل يكون لازما لهذا النظام، مضيفاً أن مدة الشركة خمسون سنة ميلادية، كما يجوز إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة على الأقل.

وبين النظام الأساس وفق ولبقة القواعد الإجرائية لهذا النظام - حصلت الاقتصادية على نسخة منه -، أنه يجوز للشركة أن تؤسس شركات بمفردها وتمتلكها، كما يجوز أن تكون لها مصلحة (أو تشترك بأي وجه من الوجوه) مع الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها.

ولها أيضا أن تملك الأسهم والحصص في هذه الشركات أو أن تدمجها أو تندمج فيها أو تشتريها، إضافة إلى أنه يجوز أن تكون للشركة مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات الأخرى بما لا يتجاوز 20 في المائة من احتياطياتها الحرة ولا يزيد على 10 في المائة من رأس مال الشركة التي تشارك فيها، على ألا يتجاوز إجمالي هذه المشاركات قيمة هذه الاحتياطيات، مع إبلاغ الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها.

ولفت النظام، إلى أنه للجمعية العامة العادية للشركة - بعد التثبت من الجدوى الاقتصادية وبعد موافقة الجهات المختصة - أن تقرر زيادة رأسمال الشركة مرة أو مرات عدة بإصدار أسهم جديدة بالقيمة الاسمية للأسهم الأصلية بشرط أن يكون المال الأصلي قد دفع بالكامل، وأن يراعى في ذلك ما يقضي به نظام الشركات، ويبين القرار طريقة زيادة رأس المال.

وسيتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من 12 عضوا يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون البلدية والقروية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، حيث سيتولى أمين منطقة المدينة المنورة رئاسة مجلس الإدارة، إضافة إلى ممثل من وزارة الشؤون البلدية والقروية، وممثل من وزارة المالية، وممثل من وزارة التجارة والصناعة، وممثل من وزارة الإسكان، وممثل من هيئة تطوير المدينة المنورة، وخمسة ممثلين من القطاع الخاص.

مجسم لأكبر مشروع تطوير في المدينة المنورة

مصر تعتزم طرح مزايدات بترولية جديدة لجذب استثمارات

شددت وزارة البترول والثروة المعدنية بمصر، على أن توقيع الاتفاقيات البترولية الجديدة يعكس عددا من النتائج الإيجابية منها زيادة وتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف مما يعظم إنتاج مصر من ثروتها البترولية.

وقال وزير البترول، المهندس شريف إسماعيل، إن وجود مناطق جديدة للبحث والاستكشاف وطرحها في مزايدات جديدة يؤكد على أن مصر مازال بها احتمالات بترولية ميشرة.

وأوضح في بيان اليوم، أن قطاع البترول المصري يعد حاليا لطرح مزايدات جديدة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة وان زيادة الإنتاج المحلي من الثروة البترولية له مردود إيجابي كبير على استمرار ضمان زيادة تأمين الإمدادات البترولية للسوق المحلي.

جاء ذلك خلال توقيع الوزير على اتفاقية بترولية جديدة بين شركة جنوب الوادي القابضة للبترول وشركة فيجا بتروليوم الإنجليزية بمنطقة شرق جبل الزيت بخليج السويس.

وتقضي الاتفاقية بضخ استثمارات حدها الادنى 9.5 مليون دولار وحفر بئرين وإجراء مسح سيزمي لحوالي 225 كيلو مترا مربعا ومنحة توقيع مليون دولار على مدار فترتي بحث كل منهما تقتصر على 3 سنوات.

وأشار الوزير أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي استمرارا لسياسة وزارة البترول في الاهتمام بمناطق جنوب الوادي وتكثيف أنشطة البحث واكتشاف ثرواتها لزيادة نسبة مساهمتها كمنطقة بترولية بكر في إجمالي إنتاج مصر من البترول.

وأوضح رئيس شركة جنوب الوادي القابضة للبترول، الجيولوجي أبو بكر إبراهيم، أن عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها في الجنوب للبحث عن البترول والغاز منذ إنشائها بلغ 19 اتفاقية سارية، منها 7 اتفاقيات بترولية تم توقيعها منذ عام 2013 باستثمارات حدها الادنى 114 مليون دولار.

نائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين

فجوة تمويل الشركات الصغيرة بالوطن العربي تقدر بـ 140 مليار دولار

لفت النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، رائد شرف الدين، إلى «أن معظم المؤسسات في العالم العربي هي مؤسسات متوسطة وصغيرة، فحسب الدراسة الأخيرة لمؤسسة التمويل الدولية تتراوح نسبة مساهمة هذه المؤسسات من مجمل الناتج المحلي بين 33 % في السعودية، و50 % في الأردن، و80 % في مصر، وصولا إلى 90 % في لبنان».

وتفيد الدراسة بأن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تساهم في خلق النسبة الأكبر من فرص العمل (82 %، في لبنان مثلا)، في حين تبلغ الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات في الشرق الأوسط بين 110 و140 مليار دولار.

وأكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني، آلان حكيم، خلال منتدى متخصص بدأ أعماله في بيروت، أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين البيئة الاجتماعية ومحاربة الفقر، وقال: «إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد، وهي الحافز الأساسي نحو تحقيق الأهداف الوطنية وتحسين النمو الاقتصادي». وتعمل وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان على وضع ميثاق وطني يهدف إلى رسم الأطر العملية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على رفع مستوى المؤسسات القائمة التي يبلغ عددها حاليا نحو 67 ألف شركة صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك من ضمن المبادرات الهادفة إلى دعم هذا القطاع.

تقرير: 45 في المئة من توليد الكهرباء بالسعودية يعتمد على الغاز

اعتبر تقرير متخصص أن مؤشرات قطاع الطاقة في السعودية تعكس اتجاه المملكة نحو اختبار مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية. وذكر تقرير لشركة نقط الهلال أن احتياجات المملكة من الطاقة الكهربائية تتزايد باستمرار انسجاما مع حالة الانتعاش للقطاعات الإنتاجية وتزايد مشاريع التنمية التي تشهدها فضلا عن الطلب المتصاعد من القطاع السكني. واحتل الغاز الطبيعي نسبة متزايدة من بين المصادر الرئيسية المستخدمة لإنتاج الطاقة الكهربائية حتى نهاية العام 2013، ليصل إلى ما نسبته 45%.

وجاء الزيت الخام ثانيا وبنسبة 30%، وكان نصيب الديزل 15% وزيت الوقود القليل على ما نسبته 10%، وتساهم هذه العناصر في إنتاج ما يقارب من 257 جيجاوات/ساعة وبنسبة زيادة وصلت إلى 6.8% في نهاية العام 2013 مقارنة بمستوى الإنتاج في نهاية العام 2012.

يأتي ذلك نظراً لتوفر كميات كبيرة من الغاز لدى المملكة، فيما تشير كافة المؤشرات إلى استمرار زيادة حصة الغاز من إجمالي المصادر المستخدمة في إنتاج الطاقة الكهربائية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على القدرة التصديرية للمملكة من النفط والاستفادة من الأسعار السائدة.

يذكر أن المملكة تقدم دعما كبيرا لقطاع الطاقة الكهربائية لتوفير الطاقة للقطاعات الاستهلاكية والإنتاجية بأسعار منخفضة، والتي تعمل على خفض تكاليف الإنتاج ورفع تنافسية المنتجات السعودية لدى الأسواق الخارجية. وأشار تقرير «نقط الهلال» الأسبوعي أنه بات واضحا اتجاه الدول نحو إحلال الغاز بدلا من النفط كونه مصدرا أكثر جدوى لتوليد الطاقة الكهربائية من النفط.

ويستخدم الفحم الحجري والغاز الطبيعي بشكل كبير لتوليد الطاقة الكهربائية على المستوى العالمي في الوقت الحالي، بسبب ارتفاع تكاليف النفط ومن ثم ارتفاع تكاليف المنتجات وانخفاض تنافسيتها لدى الأسواق الخارجية.

الغاز مستقبل الكهرباء في العالم

ارتفاع الطلب على شراء العقار بالتقسيط في المملكة

كشفت دراسة أعدتها غرفة الرياض أن (العقارات والسيارات) تستحوذان على النسبة الكبرى في عمليات الإقراض في سوق التقسيط في السعودية، لكن الأهمية النسبية للعقار تجعله بشكل عاملا محفزا لزيادة الطلب على هذا النوع من التمويل.

ويتعدى حجم سوق التمويل بالأقساط في المملكة قيمة أكبر من نحو 52 مليار ريال.

وأشارت الدراسة إلى أن السوق سيشهد مستقبلا خروج شركات تقسيط كبرى من السوق، بسبب الديون وضعف الأنظمة الإجرائية التي تكفل لها حقوق الدائنين.

وأفادت الدراسة أن النمو السكاني والعمراني من العوامل المؤثرة في تفعيل نشاط البيع بالتقسيط والتي تزيد من الطلب عليه بنسبة 74 في المئة، يليها غلاء وارتفاع الأسعار بنسبة 65%، ثم تزايد النمو الاقتصادي وانفتاح النشاط على الاستثمارات الأجنبية بنسبة 57%.

وأظهرت الدراسة أن نشاط بيع وتقسيط وتأجير السيارات يأتي في المرتبة الأولى، من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ متوسط نسبتها 49.20%، يليه نشاط بيع وتقسيط وتأجير العقار، حيث بلغ متوسط نسبتها 30.45%، ثم انشطة التمويل الأخرى، حيث بلغ متوسط نسبتها 29%، يتبعها نشاط بيع وتقسيط وتأجير السلع والمعدات، حيث بلغ متوسط نسبتها 16.89%.

وبينت الدراسة أنه بحسب الإحصاءات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة، فإن عدد شركات التقسيط العاملة في المملكة يبلغ 155 شركة.

وحازت الرياض نصيب الأسد من شركات التقسيط بواقع 83 شركة وبرساميل تقدر بـ 1.297 مليار ريال، تليها جدة 48 شركة برساميل بلغت 2.367 مليار ريال، مكة المكرمة 5 شركات بـ2.400 مليون ريال.

شركة كندية للنفط تخطط لبيع أصولها في كردستان العراق

شركة تاليسمان تبحث عن مشترين لأصولها في كردستان العراق

قالت شركة تاليسمان إنرجي - خامس أكبر منتج مستقل للنفط في كندا - إنها ما زالت تخطط لبيع أصولها النفطية في إقليم كردستان شبه المستقل بشمال العراق حتى بعد إعلان شريكها عن كشف نفطي كبير فيها.

وتملك تاليسمان 40 في المئة في منطقة الامتياز كرامير في كردستان والتي تديرها شريكتها وسترن زاجروس ريسورسز التي أعلنت اكتشاف حقل قد يحتوي على حوالي مليار برميل أو أكثر من الخام ويمكن أن ينتج ما يصل إلى 150 ألف برميل يوميا.

وقالت وسترن زاجروس في بيان إن الشركتين تعدان حاليا خطة لتطوير الحقل الذي قد ينتج في مرحلته الأولية عشرة آلاف برميل يوميا بنهاية العام 2015. وقدمت الشركة إعلانا عن كشف تجاري إلى حكومة إقليم كردستان.

وبرغم الكشف النفطي ما زالت تاليسمان تبحث عن مشترين لأصولها في كردستان مع مواصلتها إعادة الهيكلة لخفض الدين ودعم أسهمها الآخذة في التراجع.

وقال كيلي جليني المتحدث باسم الشركة إن إعلان الكشف «ليس أكثر من خطوة إجرائية، إنه يتيح لنا مزيدا من الخيارات... في الحقيقة ما زلنا نتبنى نفس النهج ونفس الاستراتيجية.»

وتملك تاليسمان إلى جانب حصتها في كرامير حصة في منطقة امتياز أخرى في كردستان وتعمل على تقييم نتيجة حفر بئر هناك.

إعفاء «الصلب السعودي» من دعوى الإغراق الأمريكية

صوتت لجنة التجارة الدولية الأميركية لصالح فرض رسوم مكافحة إغراق على واردات أنابيب الصلب من 6 دول وأعفت اثنتين، فيما تم إسقاط السعودية من شكوى المنتجين المحليين الذين قالوا إن الواردات الرخيصة تعرض بأقل من أسعارهم.

والدول التي ستخضع منتجاتها للرسوم هي تركيا والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وأوكرانيا وفيتنام بينما سيتم إعفاء تايلاند والفلبين.

ويعطي قرار اللجنة الضوء الأخضر لوزارة التجارة الأمريكية لفرض رسوم تصل إلى 118 % من منتجات أنابيب الصلب، ومن المتوقع أن يعزز هذا للمبيعات المحلية وفقا لما نقلته وكالة رويترز.

وفي جنيف رفضت البعثة التجارية الأمريكية الإفصاح عن تأكيد أو نفي رسمي مباشر لمضمون بيان أصدرته وزارة التجارة السعودية قبل ثلاثة أيام، أكد أن سلطات التحقيق الأمريكية استثنت السعودية من رسوم إغراق على صادراتها من الأنابيب النفطية. لكن البعثة قالت إن البيان السعودي يتضمن وقائع رسمية صحيحة.

وشددت على أن تأكيدها هذا غير رسمي لعدم صدور قرار نهائي من وزارة التجارة الأمريكية حول موضوع الرسوم ضد السعودية بعد، وهو أمر أكده بيان وزارة التجارة السعودية نفسه، الذي أشار إلى أن القرار الرسمي سيصدر مطلع أكتوبر المقبل.

وحسب المعلومات التي قدمتها البعثة التجارية الأمريكية تعود القضية إلى 2 يوليو عام 2013 إثر شكوى قدمها اتحاد الصلب الأمريكي تؤكد وجود عمليات إغراق بأشكال مختلفة تمارسها الدول التسع في صادراتها لنوع معين من أنابيب النفط إلى الولايات المتحدة.

ودعا اتحاد الصلب وثمانية منتجين محليين آخرين للصلب فرض رسوم إغراق ورسوم تعويضية على واردات الولايات المتحدة من الهند وتركيا من هذه الأنابيب التي تعرف تجاريا تحت اسم oil country tubular goods -OCTG-.

ودعا اتحاد الصلب أيضا إلى فرض رسوم إغراق فقط على الواردات من الأنابيب ذاتها من الفلبين، والسعودية، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلاند، وأوكرانيا وفيتنام.

والأنابيب المستهدفة، التي تباع لزبائن ينشطون في أسواق النفط والغاز والبتروكيماويات، هي من عائلة أنابيب الحفر التي تقوم بتدوير مثقاب في باطن الأرض، ومن خلالها يتم نقل النفط أو الغاز من مكمن تدفقه إلى سطح الأرض.

أنابيب الصلب من أهم الصادرات السعودية